تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب

■ الخرافي : المال السايب يعلم السرقة ولهذا نرى الشركات الخاصة تحقق أرباحاً وشركات الحكومة تخسر

وزير الإعلام في حديث جانبي.

■ الحمدان: موظف الحكومة الذي يؤدي عمله بأمانة يحرم من المكافآت وتوزع على حسب القربى والتيارات

حديث على المنصة

واحمل وزير البلدية المسؤولية السياسية كاملة واعلم ان وزير التجارة مجتهد في عمله ..وسبب وجود حراج السيارات في الجهراء وزارة البلدية وهي من تعطل نقله بالتواطؤ مع بعض اعضاء المجلس البلدي..يجب ان يعاد القانون الي لجنة المرافق العامة للمزيد من الدارسة وحتي يخرج بصورة توافقية.

وزير البلدية :موضوع حراج السيارات مشظور في المجلس البلدي والوزير لا سلطان عليه في المجلس البلدي ولكي نعالج هذا الموضوع واشاله عدلنا في القانون الذي بين ايدينا انه لا يجوز ان يظل نظر المجلس البلدي لموضوع اكثر من ٩٠ يوما.

فيصل الكندري : استغرب كلام الاخ محمد طنا يقول وزير البلدية ضعيف ووزير البلدية هو اول وزير يحول للنيابة العامة لشركات كبيرة .

محمد طنا :خاني التعبير ولا يمكن اقلل من دور الوزير عيسي الكندري ولكن اكرر واعلن انا لم يتم ازاله حراج السيارات من مكانه سوف استجوب وزير التجارة.. وانا رجل شجاع ولدي الشجاعة اقول اني فعلا لم اقرأ تقرير قانون البلدية ،ولكن ارفض امر شرط الترشح لانتخابات المجلس البلدي بوجود شهادة جامعية الحين نواب مجلس الامة فقط يقرأ ويكتب وفي المجلس البلدي يقولون شهادة جامعية ما يصير ثانوية عامة تكفي.

حمدان العازمي:ما تقبل فصل التيار الكهربائي عن المواطن الكويتي الا وفق حكم قضائي لكن الحكومة تبي يدش موظف البلدية ويفصل .

٢٤ منطقة في الكويت لا تصوت في انتخابات المجلس البلدي ولم تعدل مناطق في هذا القانون وانما قمنا بالدمج ويجب علي الحكومة ان تتحمل مسؤولياتها واحذر وزير البلدية واي واحد في الحكومة انه اذا من ناحية الكثافة فيجب ان يكون التعديل علي جميع مناطق الكويت فلا يقبل ان تكون الدائرة التاسعة والعاشرة ٩٠ و٧٠ الف بينما الدائرة الاولي ١٦ الف ،وتحذر الحكومة ان تصدر مرسوما ولا تقبل ان تعدل الحكومة لتصير الدوائر قبلية وطائفية ..اذا راح يكون تعديل يكون علي جميع مناطق الكويت هناك مناطق ٣٥ سنه ما تصوت اين مبدأ العدالة يا حكومة ؟. روضان الروضان :هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته الي حد ما حاول ان يعالج الخلل القديم ويجب ان يكون هناك قانون للمجلس البلدي واخر للجهاز التنفيذي حتي نوقف الخلط واتمني ان يتم الفصل بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي لذلك اتمني من اعضاء لجنة المرافق العامة اعادة دراسة هذا القانون وتحقيق الفصل بين الجهاز التنفيذي والمجلس البلدي.

مبارك الخرينج :ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة .

استأنف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد الجلسة عند الساعة 1:43.

سعدون حماد :يجب ان تكون دوائر انتخابات المجلس البلدي كدوائر انتخابات مجلس الامة وصوت واحد ولكن اعضاء لجنة المرافق غيروا الامر وما ادري ايضا السبب بالرغم انني تقدمت باقتراح في هذا الصدد..يجب ان تنصب المخالفات علي التجار فقط وليس المواطن الذي تظلمه الحكومة بالنسبة لمساحة البيت نظرا لان

■ العمر : مشكلتنا في منهجية الحكومة وفلسفتها في مواجهة المخالفات وطريقتها في اتخاذ الإجراءات المناسبة

هذه مخالفات قديمة يجب ان يوجد لها حل ..هناك تواطؤ من البلدية مع المكاتب الهندسية وتوضح بان مشكلة العزاب لم يعالجها هذا القانون وهو قانون يتضمن علي الكثير من المثالب ويجب ان يعاد الي لجنة المرافق لمزيد من الدراسة وترفض التصويت علي القانون بوضعه الحالي وقدمنا طلبا باعادته الي لجنة المرافق العامة .

جمال العمر :موضوع صارخ علي تفشي الفساد وسوء الادارة والكل يعرف ان صلاحية وزير البلدية ومدير عام البلدية لا تتعدي المبني الذي هما فيه ..اتصل بي احد المواطنين واخبرني ان البلدية حتي يخرجونا يعاينون لايصال التيار الكهربائي يبون فلوس ورديت عليه ان البلدية ما يقدر عليها لا الوزير ولا رئيس الحكومة ..يجب ان يكون هناك في البلدية مكتب لهيئة مكافحة الفساد فكم قيادي في البلدية ارصدتهم ملايين الدنانير ..هناك تواطؤ من البلدية مع المكاتب الاستشارية ..البلدية تعاني من البيروقراطية واقل شي يقوله لك موظفو البلدية الملف ضايع».

وزير البلدية :ابدي ببدكم اخوي جمال العمر وانا مجتهد بالوزارة في البلدية وبالامس معاقب ٤ مستشارين في الادارة القانونية ولنسد هذه الثغرات ونقر هذا القانون حتي ننعم ببلدية جيدة.

سعود الحريجي مقرر لجنة المرافق العامة:القانون الذي بين ايدينا يعتبر قانونا جديدا وهذا المجلس سن سنه جيدة لم يسبقه فيها مجالس اخري حيث عقد الحلقات النقاشية ودعينا كل من لديه اختصاص سواء حكومي او غير حكومي حتي نخرج بالقانون الذي بين ايديكم ..لا يلزم جميع مواد القانون المعروض الان صوت عليهاعضاء لجنة المرافق ينعم فالكثير من هذه المواد كان عليها تعديلات ،وتقدمت بتعديل بان دخول موظف البلدية الي السكن الخاص لا يكون الا باذن من النيابة العامة ،وعالجنا بعض الامور وحتي لا يطبق القانون فقط علي المواطن المسكين ويترك التاجر .

تقدم عدد من النواب بطلب لقفل باب النقاش في شان تعديل قانون البلدية .

محمد الحويلة :استغرب من بعض النواب بعد ان يتحدث يقدم طلبا للرئاسة بقفل باب النقاش فلدينا وجهة نظر ويجب ان نوضحها .

الغانم :المادة ٨٤ من اللائحة تنص علي انه يجوز تقديم طلب لقفل باب النقاش ولا املك سوي التصويت علي الطلب المقدم .

عبد الله المعيوف :اتمني من الاخوان الذين قدموا الطلب ان يحترموا باقي زملائهم وان يسحبوا طلبهم بقفل باب النقاش فهذا دورنا نحن نواب الامة نجلس الي الخمس او الست او حتي لثاني يوم علي شنو مستعجلين غداء وتغدينا ليش مستعجلين علي الذهاب للبيت .

مبارك الخرينج :اتمني من الاخوان سحب طلبهم بقفل باب النقاش وهذا عتب لاخي .

روضان الروضان :كان هدفنا من تقديم الطلب بقفل باب النقاش ان نختصر الوقت ونصوت مداولة اولي ومن ثم تقدم التعديلات قبل المداولة الثانية .

المجلس يرفض الطلب بقفل باب النقاش في قانون البلدية حيث وافق ١٨ عضوا من حضور ٤٢ .

المجلس يوافق علي تمديد الجلسة الي حين الانتهاء من المداولة الاولي لقانون البلدية .

خليل عبد الله :الدستور في المادة ٣٨ ينص علي ان للمساكن حرمه ولا يجوز دخولها دون اذن اصحابها الا وفق القانون وما هو موجود في القانون الذي بين ايدينا من حيث السماح لموظفي البلدية بدخول المساكن الخاصة يتعارض مع هذه المادة بالدستور وايضا مع المذكور في قانون الاجراءات الجنائية ..وسارفض القانون في المداولة الثانية اذا لك يتم تعديل هذا الامر ..وبالنسبه لموضوع غياب عضو المجلس البلدي من يحدد قبول العذر من عدمه واحنا صارت لنا تجه قبل يومين حول من يقبل العذر ومن يرفضه ...لماذا المواطن يتجاوز القانون ويزيد نسبه البناء في بيته؟ السبب قضية السكن اللي نعاني منها في البلد وبين اودي عيالي يسكنون .

..يجب ان نعالج مشكلة الاسكان بالبلد قبل اي شي ..ايضا القانون لا يطبق بمسطرة واحدة في البلد والامر قائم علي خشمك اذنك ..الدولة لا تعرف التفكير بتنويع مصادر الدخل وتذهب لتطبيق المخالفات علي المواطنين يجب ان تفرض رسوم مقابل السماح بالزيادة في البناء .

راكان النصف :بعد 11 عاما من اقرار قانون البلدية كان لزاما علينا اعادة النظر فيه حيث يجب تحديد وقت زمني للمعاملات في المجلس البلدي ،وفك التشابك بين الجهات المختلفة وجعل البلدية هي المحور لذلك ،وايضا تغليظ العقوبات ..لذا يجب ان تكون هناك عقوبات واضحه بالنص .

الخرافي يتدلي بتدلود

،وهذا القانون اشبع نقاشا وليس كما يحاول البعض الترويج بانه قانون سلق بيض ..يجب ان يتم التصويت علي القانون بالمداولة الاولي ويتم الاخذ بجميع تعديلات النواب حتي يتم التصويت علي المداولة الثانية في الجلسة المقبلة .

محمد الحويلة :استغرب من البعض يقول ان القانون اشبع دراسة ومناقشة فهناك دوائر انتخابية في المجلس البلدي يزيد عدد الناخبين فيها عن 100 الف ناخب بينما دوائر اخري فيها اقل من ٣٠ الف ناخب فاين العدالة في هذا الامر .

...هناك دائرة فيها ٢٢ منطقة ودائرة اخري فيها ٦ مناطق فالتعديل الذي في هذا القانون لم يراع الكثافة السكانية في المناطق وكذلك لم يراع البعد الجغرافي للمناطق ويجب معالجة هذا الخلل ..للاسف هناك قناعة تامة في لجنة المرافق العامة باقرار هذا التعديل حتي وان كان لا يحقق العدالة ولم استطع تغيير وجهة نظر الاخوان ويجب اعادة القانون الي اللجنة للمزيد من الدراسة .

وزير الاسكان :طلبات الانتظار بالنسبة للرعاية السكنية قاعد تتقلص الي اقل من 5 سنوات وغير صحيح مت يقوله النائب خليل ابل ان المواطن ينتظر 50 سنة .

مبارك الحريص :لم يتكلم احد من النواب في مواد القانون سوي النائب خليل عبد الله والكل يتكلم في فساد البلدية وهذا ظلم لجهود لجنة المرافق فهي لا تحمل سبب هذا الفساد ،ونرفض اتهام اعضاء لجنة المرافق بان لديهم مصالح في اضافة المناطق الجديدة فالمناطق اضيفت حسب موقعها الجغرافي وتبعيتها للدائرة فهناك مواطنون لم يصوتوا في المجلس البلدي منذ 25 سنة وهذا عيب من عيوب الديمقراطية لدينا في الكويت واطالب بان يتم التصويت علي القانون في مداولته الاولي اليوم .

عبد الله معيوف :البلد محتاجه الي قانون جديد ينظم عمل البلدية والمجلس البلدي ويتماشي مع الحداثه وانا ضد تعيين اعضاء من قبل الحكومة في المجلس البلدي فيجب ان يكون جميع الاعضاء منتخبين اذا الحكومة ما تتدخل في انتخابات الجمعيات التعاونية تاتي وتتدخل في المجلس البلدي ؟..هل يعقل ان تكون عاصمة الكويت كما هي عليه خرايب بشرق والمرقاب وجميع المناطق وعمارات قديمة يسكنها عزاب واقدون ؟..ما يحدث في مدينة صباح الاحمد البحرية امر غير مقبول فتحولت الي مدينة شعبية وكانك في الصين بالرغم انها موزعة كانها منطقة سكنية ..مدينة صباح الاحمد البحرية كلها شقق يتم تاجيرها واصبح فيها اماكن للدعارة وبيع الخمور والمخدرات.

علي الخميس :وزير البلدية حضر اجتماعات لجنة المرافق وحاول تذليل كل الصعاب واري ان الوزير عيسي الكندري من اكثر الوزراء الاصلاحيين في مجلس الوزراء ..نود ان نعرف هل القانون الذي بين ايدينا سيطبق بالرجعي ام يطبق علي المخالفات التي تتم بعد العمل به ؟..نريد تعهدا من الوزير بان يطبق القانون بالرجعي فوري وليس بالرجعي ولا يرجع علي المخالفين السابقين وان يتم تعديل المخالفات السابقة بطريقة لا ترهق المواطنين.

سيف العازمي :الوزير عيسي الكندري شخص نثق فيه واحال جميع المخالفين الي النيابة العامة وهذه شهادة لابو عبد الله ولابد ان يكون الضرب بيد من حديد ..وخير الكلام ما قل ودل ويجب ان تكون واضحين مع الشعب وان يطبق القانون بالرجعي فوري وليس بالرجعي وان تضم جميع المناطق للتصويت.

عدنان عبد الصمد :لا تعارض بان تكون الرخصة والسماح بدخول المساكن الخاصة باذن النيابة العامة وليس اذن ادارة التحقيقات ..ويجب ان يتم التفرقة بين معالجة السكن الخاص والاستثماري والتجاري فلايعقل ان يعامل من يبني له عده ادوار في بنايته ويستفيد بعائد ايجارها كصاحب السكن الخاص ..والبعض يتوهم بان القانون لا يمكن تطبيقه بالرجعي والقول لا ان القانون يمكن تطبيقه بالرجعي اذا حصل علي موافقة الغالبية خاصة لاعضاء مجلس الامة ،وهناك قطاعات استثمارية مخالفة فهل سيتم السكوت عنها لان القانون لايطبق بالرجعي .

حمدان العازمي :نعتب علي بعض الاخوان النواب الذين يقولون ان اعضاء لجنة المرافق العامة عدلوا في المناطق واننا لم نعدل وانما دمجنا ..وشهادتنا مجروحة في عيسي الكندري فهو الوزير الوحيد الذي احال للنيابة العامة وان كان لدينا عليه ملاحظه في عدم تحويل الشركة المستوليه علي اراضي الدولة للنيابة حتي الان .

■ حماد: إذا تم دعوة الشركات مرة أخرى فأنا متأكد أن سعر تنفيذ مطار الكويت سينزل أكثر من 900 مليون دولار

■ الزلزلة : اتمنى أن يحل قانون البلدية الكثير من المشاكل وعلى رأسها الفساد فالعيب ليس بالمواطن وإنما بالموظف

خلف دميثير :ارجو من الاخوان اعضاء مجلس الامة عدم الدخول في اي حسابات سياسية بشان توزيع الدوائر حتي لا تصير حساسية بين فئات المجتمع..نريد ان ننأي بالمجلس عن الطائفية والقبلية نريد حيادية المجلس حتي لا يصير قيل ..ومن باب العدالة ان يكون التوزيع علي ما هو عليه حتي ننأي بالمجلس ولجنة المرافق العامة..واؤيد تحفظ الحكومة علي موضوع توزيع الدوائر لانتخابات المجلس البلدي .

مبارك الحريص :نود من الحكومة ان تعلن الان هل هي فعلا متحفظه علي توزيع دوائر انتخابات المجلس البلدي كما يقول الاخ خلف دميثير ام لا ؟

حمدان العازمي :هل ابو مشعل خلف دميثير يتحدث باسم الحكومة ؟..نحذر الحكومة ان تفصل الدوائر الانتخابية في المجلس البلدي تفصال ويجب ان ترد الحكومة ؟..لابد ان يعاد الحق لاصحابة وان يصوت المواطنون الذين منعوا من التصويت في المجلس البلدي لمدة تزيد عن ٢٥ سنة اين مبدا المساوة ..احذر الحكومة اذا قصت الدوائر فلا تلوم الا نفسها.

وزير الاشغال علي العمير :ما ادري حمدان العازمي طايح في الحكومة من الصبح والاخ وزير البلدية موجود ويرد علي استفسارات النواب وسنصوت مداولة اولي وتذهب كل التعديلات الي اللجنة لمناقشتها قبل اقرار المداولة الثانية .

مبارك الخرينج :من باب التعاون مع الوزير سنصوت مداولة اولي علي القانون وعلي شرط ان تؤخذ جميع الملاحظات النيابية بعين الاعتبار واذا لم تؤخذ فسيكون لنا موقف

روضان الروضان :يبدو ان هناك صراع قبائل بالنسبه لتوزيع الدوائر وشنو ذنب العوازم انهم اكثريه باحدي المناطق حتي يعترض بعض النواب

المجلس يرفض طلب نيابي بارجاع تقرير القانون الخاص بتعديلات البلدية الي لجنة المرافق العامة بعد ان حصل علي موافقة ١٠ نواب من حضور ٣٩ عضوا

المجلس يوافق علي ارسال التعديلات علي التي قدمت علي القانون الي لجنة المرافق العامة لمناقشتها ودراستها ورفع تقرير بها قبل التصويت علي المداولة الثانية

مجلس الامة يقر المداولة الاولي للتعديل علي قانون بلدية الكويت ...حضور ٤٠ موافقة ٣٠..غير موافق ١٠

المجلس يوافق علي طلب اللجنة التعليمية بشان تمديد فترة الاحالات من المجلس الي اللجنة حتي نهاية دور الانعقاد الحالي

الغانم :ترفع الجلسة الي ان شاء الله يوم ٧ يونيو ثاني يوم رمضان وستكون جلستنا في رمضان الساعة ١٢ بعد الظهر ومبارك عليكم الشهر مقدما.

الطريجي متحدثا

متابعة